

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئيس الحكومة

الجزائر في 20 أوت 2006

الرقم 02 ك خ / م ع و ع / 2006

السيدات والسادة أعضاء الحكومة

الموضوع : عقلنة المناصب المالية في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية:

إن التحولات الكبرى التي تعرفها بلادنا نتيجة الإصلاحات العميقة التي تم الشروع فيها على مستوى كافة قطاعات النشاط، تدرج في إطار منظور تنموي شامل ودائم. وبهذا الصدد، فإن الجهود التي تبذلها الدولة لتكون لها إدارة متجددة في منظورها، فعالة في تدخلاتها وأقل كلفة للجماعة الوطنية، ينبغي تدعيمها بسياسة عقلنة تعداد مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية وضبطها.

وبالفعل، فإن التحولات التي تطبع الإدارة في إطار جعل الوظيفة العمومية تتسم بمهنية أكبر، لا يمكن فصلها عن سياسة تسيير الموارد البشرية التي تعتمد كانشغال أساسي لاستراتيجيتها على موازنة مهام هياكل وتخصيص الأعوان المكلفين بتنفيذها، وكذا فيما بين الهياكل التي تركز عليها النشاطات وتسيير المناصب المالية بغية ضمان الاستغلال الأمثل لتعداد مستخدمي الإدارة العمومية.

وفي ظل المصادقة على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجديد، بدأ من الضروري أن يعتمد تسيير الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية على مقاربة تقديرية لتعداد المستخدمين والوظائف ضمن منظور يرمي إلى تحسين مستمر

لنجاحة نتائجها.

وقصد ضمان ضبط تعداد مستخدمي الإدارة العمومية، فإن طلبات فتح المناصب المالية المعبر عنها من مختلف الإدارات العمومية، عند مناقشة الميزانية، ستكون من الآن فصاعداً، محل دراسة مشتركة بين مصالح المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للوظيفة العمومية والوزارة المعنية.

وسيتم في هذا الإطار التشاوري الشروع في :

- القيام بتحديد للوضع بصفة دقيقة فيما يخص المناصب المالية الشاغرة
والمناصب المالية المشغولة على مستوى القطاع المعني بعنوان السنة
المنصرمة،

- تحديد المناصب المالية التي أصبحت شاغرة على مستوى القطاع خلال السنة
المالية المنصرمة،

- تقييم الاحتياجات فيما يخص المناصب المالية التي يعبر عنها القطاع، مقارنة
مع التعداد الحقيقي لمستخدميه،

- التقريب بين تعداد المستخدمين الحقيقي للقطاع وتعداد المستخدمين المحدد
وفقاً لمقاييس يتم وضعها على أساس معايير موضوعية.

وينبغي مواصلة عملية التشاور بين القطاعات على أساس نتائج التشخيص والتقييم
التي تم القيام بها، قبل أي فتح للمناصب المالية عن طريق وضع تدابير وآليات ضبط
لتعداد المستخدمين تتمثل فيما يأتي:

- إعطاء الأولوية لضبط تعداد المستخدمين داخل القطاع قبل أية مناصب
مالية، وذلك من أجل ضمان توزيع منسجم لتعداد المستخدمين من خلال
توزيعهم الإقليمي،

- ضمان تحويل المناصب المالية الشاغرة المفتوحة للرتب التي تنعدم الحاجة

إليها إلى مناصب مالية خاصة برتب تم التعبير عن الحاجة إليها،

- منح الأفضلية في مجال ترقية الموظفين لتحويل المناصب المالية عوضا عن

إحداث مناصب مالية جديدة،

- إعطاء الأولوية فيما يتعلق بفتح مناصب مالية جديدة لفائدة الهياكل الحديثة

النشأة مع تخصيص مجمل هذه المناصب للتوظيف الخارجي،

- تخصيص إحداث المناصب المالية الجديدة للرتب التي تتوافق مع مستويات

التحكم أو التأطير، وذلك بغية إعادة توازن هيكل المؤهلات،

- إعطاء الأولوية إلى إعادة توزيع مستخدمي المؤسسات العمومية المنحلة داخل

القطاع وكذلك ما بين القطاعات،

- إخضاع فتح المناصب المالية المخصصة لمناصب الشغل التي تتضمن

نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات إلى نظام التعاقد، وفقا لمسعى إعادة

تمركز الوظيفة العمومية حول مهامها المتصلة بالمرفق العام والسلطة العمومية.

وينبغي على مصالح المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للوظيفة العمومية،

في إطار التشاور بين القطاعات، عند قفل كل سنة مالية، تحديد المعطيات الكبرى

الناتجة عن الوضعية الحقيقية لتعداد المستخدمين على مستوى المؤسسات والإدارات

العمومية.

وسوف يتم في هذا الإطار استنساخ المعطيات البارزة التي تمكن من تحديد

الاتجاهات الكبرى التي تبين تطور تعداد مستخدمي الوظيفة العمومية، على ضوء

المعطيات التلخيصية الناتجة عن التغيرات المتعلقة بالعدد الإجمالي للمناصب المالية

التي تم استغلالها خلال السنة والمناصب المالية التي أصبحت شاغرة نتيجة الإحالة

على التقاعد والوفاء والتسريح والعزل والانتداب وكذا المناصب المالية غير المستغلة.

وستمكن المعطيات المتحصل عليها من تحديد مستوى تزايد تعداد المستخدمين في الوظيفة العمومية وإعداد التدابير الملائمة التي من شأنها تحسين هيكل التأهيل في قطاع الوظيفة العمومية.

أولي أهمية خاصة لتنفيذ هذه التعليلة وأطلب منكم شخصيا ضمان متابعتها بشكل دائم.

رئيس الحكومة

عبد العزيز بلخادم